

خريطة الاستثمار في العالم العربي ٢٠١٧ بين التحديات والفرص الواعدة.

تنقسم الدراسة الى خمسة فصول وهي: التحديات المتعلقة بهجرة الاستثمار، بيئة الاعمال، إعادة التفكير الجذري في سياسات الاستثمار، الاصلاحات لا تحمل التأخير، البيئة الاستثمارية والفرص المتاحة حسب الدول

أولاً: التحديات المتعلقة بهجرة الاستثمار:

تشكل الهجرة الاستثمارية وتناقص التدفق للاستثمارات الأجنبية في المنطقة العربية عائقاً في ضوء الظروف الإقليمية التي يعاني منها الوطن العربي، حيث أن رؤوس الأموال هي عصب الاستثمار والاقتصاد والركيزة الأساسية للتطوير والتقدم، ولكن بوجود أي تراجع فان ذلك سيؤثر على خطط التطوير ويزيد من نسب البطالة واتساع الفجوة الاقتصادية والعلمية والتقنية.

ثانياً: بيئة الأعمال:

يشير تقرير أداء الاعمال الصادر من البنك الدولي ان غالبية الدول العربية تحتاج الى العديد من الإصلاحات في بيئة اعمال كل منها، حيث أوضح التقرير ان مجموعة الدول العربية تحتل المركز (١٢٤) من (١٩٠) دولة فيما يتعلق بتسهيل الأعمال. كما يشير التقرير أيضاً الى اختلافات كبيرة بين الدول العربية من حيث البيئة الاستثمارية، فمثلاً: تشكل الامارات أفضل دولة عربية من ناحية البيئة الاستثمارية وتحتل المركز (٢٦) عالمياً، ومن ثم البحرين تحتل المركز (٦٣)، وتليها عمان تحتل المركز (٦٦) والمغرب تحتل المركز (٦٨) وتونس (٧٧).

ثالثاً: إعادة التفكير الجذري في سياسات الاستثمار:

العوامل الرئيسية التي يجب تسليط الضوء عليها من قبل المستثمرين المحليين والعرب والأجانب في البلد المراد الاستثمار فيه:

- ١- الأمن والاستقرار السياسي.
- ٢- استقرار التشريعات والحوافز الاستثمارية.
- ٣- رؤية اقتصادية جادة: أن تكون هذه الرؤية واضحة وملموسة ويمكن إنجازها ضمن مخطط زمني محدد.
- ٤- توفر البنى التحتية المناسبة مثل الكهرباء، المياه، النقل، الاتصالات، والمواصلات البرية والبحرية والجوية.
- ٥- بيئة مالية مستقرة: العامل الرئيسي في الوصول الى البيئة المالية المستقرة هو تحقيق معدلات تضخم منخفضة.
- ٦- تحرير السوق: بما فيها سوق العمل الذي يخضع لقيود صارمة خصوصاً في دول الخليج العربي، الأمر الذي يشكل عائقاً رئيسياً للاستثمار فيها.
- ٧- بناء الثقة من خلال الشفافية في الانفاق العام في المعاملات البنكية والعمليات المالية في الشركات، كم ا على المستثمر التعرف على السياسة المالية في البلد المراد الاستثمار فيه.
- ٨- حرية نقل الأموال وعدم وجود قيود على سعر صرف العملات.
- ٩- تطوير التعليم وتعزيز البنية العلمية والتقنية.
- ١٠- خلق بيئة تنافسية للأعمال الاقتصادية والتجارية.
- ١١- التنوع الاقتصادي: من أجل ترويج فرص الاستثمار والمناطق الاستثمارية وتقديم إيضاح شامل لبرامج الخصخصة في الدول المنتجة وغير المنتجة للنفط.
- ١٢- التعامل مع الفجوة التمويلية: من خلال إيجاد او تأسيس آليات لتشجيع الاستثمار في السيولة المتوفرة في البنوك العربية فيما يتعلق بالمشاريع المستدامة والاقتصاد المعرفي.
- ١٣- التركيز على جذب الاستثمارات العربية.
- ١٤- الاهتمام بأولويات التطوير العربي المشترك من خلال ما يلي:
 - توفير فرص العمل للشباب.
 - حماية البيئة.
 - تشجيع الشركات الناشئة على الاستثمار في المشاريع المرتبطة بالثروة الصناعية الرابعة.
 - توفير الحوافز المناسبة للاستثمار في الأمن الغذائي والمائي المستدام.
 - الترويج للاستثمار في الطاقة المتجددة والصناعة الخضراء والنقل المستدام.

رابعاً: الإصلاح لا يحتمل التأجيل:

أشار التقرير في هذا الاطار الى ان المنطقة العربية بحاجة الى تحقيق تطورات في بيئة الاعمال، وذلك من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي ولكي تصبح بيئة جاذبة للاستثمار، وهذا الامر يتطلب عدة أمور منها: بيئة تشريعية حديثة، خبرات علمية وتقنية، وقوى عاملة ماهرة ومدربة، كما أوضح التقرير أهمية تعزيز دور القطاع الخاص من خلال توفير المناخ الاستثماري المناسب وتفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

خامساً: البيئة والفرص الاستثمارية المتاحة حسب الدول:

القطاعات الواعدة في استقطاب الاستثمارات	البلد	
القطاع التجاري، قطاع الطاقة المتجددة، قطاع الصيدلة، قطاع السياحة.	الأردن	١
قطاع العقارات، قطاع النقل، قطاع الطاقة المتجددة، قطاع السياحة.	الإمارات العربية المتحدة	٢
القطاع المصرفي، قطاع الاتصالات، قطاع السياحة.	البحرين	٣
قطاع الزراعة، قطاع السياحة، قطاع الاتصالات، قطاع السيارات.	تونس	٤
قطاع العقارات، قطاع المنسوجات، قطاع السيارات.	الجزائر	٥
الموانئ، قطاع الاتصالات، قطاع النقل.	جيبوتي	٦
الصناعات الكيماوية، قطاع العقارات، قطاع السياحة.	السعودية	٧
الفحم والغاز الطبيعي، قطاع الصيدلة، قطاع الاتصالات.	السودان	٨
تعاني من تداعيات الأزمة السياسية والحرب.	سوريا	٩
الاستقرار الاقتصادي في الصومال يعتمد على المساعدات وفرص العمل.	الصومال	١٠
الفحم والغاز الطبيعي، قطاع العقارات، قطاع السياحة.	العراق	١١
قطاع العقارات، قطاع خدمات الاعمال، قطاع المواد الكيماوية، قطاع السياحة	عمان	١٢
قطاع البناء والعقارات، قطاع الأغذية والمشروبات، قطاع الاتصالات.	فلسطين	١٣
قطاع العقارات، قطاع السياحة، قطاع خدمات الاعمال.	قطر	١٤
قطاع السياحة، قطاع الزراعة، قطاع الثروة الحيوانية، الصناعات التحويلية والانشاءات	جزر القمر	١٥
قطاع خدمات الاعمال، قطاع العقارات، القطاع المصرفي.	الكويت	١٦
قطاع العقارات، قطاع الاتصالات، قطاع الخدمات المالية	لبنان	١٧
البنى التحتية، شبكة المواصلات، المنتجات السياحية.	ليبيا	١٨
قطاع العقارات، قطاع الفحم والغاز الطبيعي، قطاع الطاقة المتجددة/ البدلة.	مصر	١٩
قطاع الطاقة المتجددة/ البدلة، قطاع العقارات، قطاع السيارات.	المغرب	٢٠
المعادن، التخزين، مواد البناء والتشييد.	موريتانيا	٢١
قطاع الاتصالات، قطاع الصحة، قطاع الطاقة المتجددة.	اليمن	٢٢



Foreign direct investment: Inward and stock, 2012-2016							
DIRECTION: Inward, MEASURE: US\$ in Millions, MODE: Stock							
#	ECONOMY	2012	2013	2014	2015	2016	% of Total 2016
1	Saudi Arabia	199,032	207,897	215,909	224,050	231,502	40.0%
2	United Arab Emirates	79,849	89,340	100,164	108,959	117,944	20.4%
3	Lebanon	50,533	53,194	56,102	58,455	61,019	10.5%
4	Qatar	31,898	31,058	32,098	33,169	33,943	5.9%
5	Jordan	24,933	26,946	29,059	30,629	32,148	5.6%
6	Bahrain	23,875	27,604	29,122	28,324	28,606	4.9%
7	Oman	17,980	19,592	21,098	18,406	18,548	3.2%
8	Kuwait	18,144	16,097	15,733	14,604	14,260	2.5%
9	Syrian Arab Republic	10,743	10,743	10,743	10,743	10,743	1.9%
10	Iraq	13,248	18,379	23,161	15,409	9,498	1.6%
11	Egypt	6,031	4,256	4,612	6,925	8,107	1.4%
12	Yemen	3,808	3,675	3,441	3,426	2,865	0.5%
13	State of Palestine	2,336	2,459	2,487	2,511	2,588	0.4%
14	Morocco	2,728	3,298	3,561	3,255	2,322	0.4%
15	Algeria	1,499	1,684	1,507	-584	1,546	0.3%
16	Sudan	2,311	1,688	1,251	1,728	1,064	0.2%
17	Tunisia	1,603	1,117	1,064	1,002	958	0.2%
18	Libya	1,425	702	50	726	493	0.1%
19	Somalia	107	258	283	306	339	0.1%
20	Mauritania	1,389	1,126	501	502	272	0.0%
21	Djibouti	110	286	153	124	160	0.0%
22	Comoros	10	4	5	5	8	0.0%
	SUM	493,595	521,402	552,104	562,673	578,931	100%